تداوليّة القصديّة بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ

Intentional pragmatics between the rhetorical lesson and the pragmatic analysis

د. فاتح مرزوق بن علي♥

تاريخ الاستلام:10-07-2019 تاريخ القبـول: 23-05-2021

ملخّص: عرفت الدّراسات اللّغويّة قضايا مختلفة، ومن بين الدّراسات نجد التّداوليّة هذا العلم الذي يهتمّ بالعلاقة القائمة بين المتكلّم والسّامع؛ حيث نجد العلماء المختصّين بالتّحليل التّداوليّ على التّفاعل التّخاطبيّ القائم بين عنصري الحلقة التّخاطبيّة؛ كونهما عنصرين أساسين تكتمل بهما العلاقات التّخاطبيّة المقصودة، ومن بين القضايا التي اهتمّت بها التّداوليّة قضيّة القصديّة؛ هذا المبحث الأساس في التّحليل التّداوليّ؛ إذ إنّه يعبر عن المقاصد الدّلاليّة للمتكلّم، وما يريد أن يصل إليه بالنّسبة للسّامع. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ القصديّة تأخذ منحى بلاغيّا وآخر تداوليّا؛ أي أنّ القصديّة من المباحث الأساسيّات التي ركّز عليها البلاغيّون العرب في دراساتهم للتراكيب البلاغيّة ودلالتّها؛ أي: من خلال تناولهم للأغراض البلاغيّة التي درسها البلاغيّون حين دراستهم للأساليب البّلاغيّة.

من هذا المنطلق نروم الإجابة عن الإشكاليّة الآتيّة: **فيم تكمن تداوليّة القصديّة بالنّسبة للدّرس البلاغيّ؟ وهل هناك علاقة قائمة بين قصديّة البلاغة وقصديّة التّداوليّة؟**

الكلمات المفاتيح: القصديّة، التّداوليّة، البلاغة، التّفاعل التّخاطبيّ.

Summary: Language studies have identified different issues. Among the studies, we find the deliberative science that deals with the relationship between the speaker and the speaker. The scientists concerned with the deliberative analysis of the interaction between the two elements of the communication ring;

♥ جامعة مولود معمري، تيزي–وزّو، الجزائر، البريد الإلكتروني: fatih28merzouk@gmail.com (المؤلّف المرسل).

they are fundamental elements to complete the intended communication relations, Which is interested in the deliberative issue of intent; this study is the basis of deliberative analysis; it expresses the semantic purposes of the speaker, and what he wants to reach him for the hearing. It should be noted that the intention takes the direction of the rhetoric and the latest circulation; that is, the intent of the mabahith the basic principles that the Arab Balagion in their studies of rhetorical structures and evidence; that is, by addressing the rhetorical purposes studied by the Balaghion when they studied the methods of rhetoric. From this point of view we propose to answer the following problem: What is the deliberative purpose of the rhetorical lesson? Is there a relationship between the intent of rhetoric and the purpose of deliberation?

Keywords:intentional,deliberative, rhetorical, communicative interaction.

1.مفهوم القصديّة في اللّغة والاصطلاح:

1.1. لغة: "استقامة الطّريق: قصد، يقصد، قصدا، فهو قاصد" [1]وقوله تعالى:

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النّحل:٩] أيّ: على الله تبيين الطّريق المستقيم والدّعاء الله بالحجج والبراهين الواضحة. وقال (الأخفش): أراد وينبغي أن يقصد، ولما حذفه وأوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع، وقال القراء رفعه للمخالفة؛ لأنّ معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الإعراب، قال من يرى معنا، على الحكم المرضيّ بحكمه المأتي إليه؛ ليحكم أن لا يجوز في حكمه؛ بل يقصد؛ أي: يعدل"[2]. وأمّا (ابن جنّي): "فقد تعرض إلى ذكر الجذر اللغوي لهذا المصطلح فيقرأ: أصل (ق ص، د) مواقعها في كلام العرب، الاعتزام والتّوجه والنّهوض نحو الشّيء على اعتدال كان ذلك، أوجور هذا أصله في الحقيقة، وأن كان يحضن بعض مواضيع يقصد الاستقامة دون ميلٍ لا ترى أنّك تقصد الجور تارة، كما تقصد العدل أخرى فالاعتزام التّوجه شاملا لهما جميعا"[3]. ويقول (الجواهريّ): "القصد جمع القصيدة؛ كسفن جمع سفينة والاقتصاد: أن تضرب الشّيء أو ترميه فيموت مكانه، والقصيدة: العصا، والقصد: ينبت في الخريف؛ إذ برد الليل من غير مطر ومعنى مقصد: مصدر ميميّ: اتّجاه نقول: مقاصد موضع القصد: مقصدي الغاية" [4]أمّا

الاقتصاد هو: الاستقامة والاعتدال في الأمور. وقد عرّف (ابن الأثير) القصد "أن يكون المصدر في العبارة على حسبما يقتضيه المعبر عنه في منزلته"[5]وكلّها تحمل معنى الاستقامة، وطريق الوصول إلى بلوغ الغايات ومنزلته"[6].

2.1.اصطلاحا: وردت تعريف كثيرة للقصديّة من حيث مفهومها الاصطلاحيّ؛ فقد عرفها (الطّاهر بن عاشور) بقوله: "هي المعاني والحكم الملحوظ للشّارع في جميع أحوال التّشريع أو معظمها بحيث لا تختصّ ملاحظتها بالكون في نوع خاصّ من أحكام الشّريعة فيدخل في هذا أوصاف الشّريعة وغاياتها العامّة، والمعاني التي لا يخلو التّشريع من ملاحظتها ويدخل في هذا أيضا معان من الحكم، ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ولكنّها ملحوظة في أنواع كثيرة"[7]. ويشير في تعريف آخر بقوله: "هي الأعمال والتّصرفات المقصودة لذاتها، والتي تسعى النّفوس إلى تحصيلها بمساع شتى أو تحصل على السّعي اليها مثالا وتلك تنقسم إلى قسمين: مقاصد للشّرع، ومقاصد للناس في تصرفاتهم"[8]. والمقاصد عند (ابن عاشور) عامّة هي حفظ النّظام، وجلب المصالح، وردع المفاسد وإقامة المساواة بين النّاس"[9].

ويرى (طه عبد الرّحمن) إلى أنّ القصد "هو ذاته المعنى، وهو قائم عليه في أنواع المعاملات والعقود الشّرعيّة، وهو يحيلنا على ذلك المبدأ التّداوليّ والذي سمّاه: مبدأ التّصديق كما صاغه بقوله: (لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك)"[10]. وهو مبدأ تتفرّع منه عدّة قواعد، أهمّها قاعدة القصد، ومقتضاه ضرورة الكلام بالاعتماد على كفاءة المخاطب، والمخاطب الذي ركّزت عليه البلاغة العربيّة في ميدان الدّراسات التّداوليّة باعتباره أحد فروعها"[11]. كما تجدر الإشارة إلى أنّ القصديّة نتجت من مفهوم التّداوليّة ووظائفها؛ حيث إنّ التّداوليّة تعمل على تبيان مقاصد المتكلّمين حين التّواصل؛ لذا عرفت على أنّها تهتم "بدراسة اللّغة التي يستعملها المتكلّم في عمليّة التّواصل، وعوامل المقام المؤثّرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتّعبير عن مقصده"[12] الظّاهر من هذا القول أنّ القصديّة جانب أساس في العمليّة التّواصليّة؛ إضافة إلى مراعاة أهميّة المقام؛ لأنّ المقام يبين ظروف الخطابات المتنوّعة.

2. **تواصليّة القصديّة:** تعدّ القصديّة من الإجراءات الأساس في التّحليل التّداوليّ؛ إذ إنّها تعمل على تبيان التّفاعلات التّخاطبيّة بين المتكلّمين والسّامعين ومن هنا نجد القصديّة ترتبط بمفاهيم أخرى. سنحاول تبيانها كالآتي:

1.2. القصديّة والاستلزام الحواري: إنّ البحث في ظاهرة الاستلزام الحواريّ بدأ مبكرا في بحوث اللّغويّين الغربيين بعد اهتمامهم بمباحث فلسفة اللّغة وإشكالات معالجة اللّغة لما تحمله من معنى تواصليّ ونسق تأثيريّ، وقد ازداد هذا الأشكال حدّة لاختلاف المعاني في التّخاطب الإنسانيّ والتّفريق بين ما يقال وما يعنى، ويعدّ الاستلزام الحواريّ من أهمّ المبادئ التّداوليّة، وتعود نشأته إلى الفيلسوف (غرايس) (Gurice H.P) في بحث له بعنوان "المنطق والحوار "الذي حاول فيه التّعريف حول ما يقال وما يقصد في الخطابات المختلفة. فهناك من يقصد ما يقول، وآخر يقصد عكس ما يقول، وثالثٌ يقصد أكثر ممّا يقول فما يقال هو ما تحمله الألفاظ والعبارات من معنى حرفي (القيمة اللفظيّة). وأمّا ما يقصد فهو ما يريد المرسل إيصاله إلى المرسل إليه بطريقة غير مباشرة باعتبار هذا الأخير قادرا على التّفسير والاستعانة بمختلف المعطيات السّياقيّة لإدراك مراد المرسل فكان الاستلزام حلقة الوصل بين المعنى الحرفي الصّريح والمعنى المتضمن"[13]. و"ابتكر (غرايس) مصطلح (الاقتضاء) (implicature) و(الفعل)(impliquat) واشتقّه من الفعل (implique) بمعنى (يتضمّن) أو (يستلزم) والذي اشتق بدوره من الفعل اللاتيني (picare) بنفس المعنى...إنّه يعني عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر أو قل انه شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفيّة"[14]ويرى (غرايس) أنّ هناك نوعين من الاستلزام:

أ. الاستلزام العرفيّ (الحرفيّ): ويتّصل فيما اصطلح عليه أصحاب اللّغة الواحدة من دلالات ومعاني ألفاظ معيّنة لا تتغير إلاّ بتغير السّياقات والتّركيب مثل: (لكن)في العربيّة التي تستلزم أن يكون ما بعدها مخالف لما يتوقعه السّامع.

ب. الاستلزام الحواريّ: وهو متغير دائما حسب السّياقات التي يرد فيها وللإيضاح الاستلزامي تصوغ المثال الآتي بين مرسل (أ) والمرسل إليه (ب):

أ. هو جو ممطرة في الخارج؛

ب. عليك أخذ المظلة وارتداء معطفك أيضا.

فهذا التّركيب حامل لمعنيين اثنين في الآن نفسه، فمعناها الحرفيّ هو: المتضمّن نصيحة (ب) لـ (أ) بضرورة أخذ المظلّة وارتداء المعرف عند الخروج بينما الإجابة المتضمّنة للسّؤال المطروح (الجو ممطر خارجا). يمكن القول إذن "أنّ الاقتضاء شيء يعنيه المتكلّم، ولا يمثّل جزءا من المعنى الحرفي للجملة، أو قل: إنّ الاقتضاء لدى المتكلم هو المعنى غير المباشر لدى المتكلم: معنى شيء عن طريق معنى شيء آخر"[15]. ولوصف ظاهرة الاستلزام الحواريّ أوجد (غرايس) مبدأ حواريا آخر سماه "مبدأ التّعاون" تحكمه مبادئ فرعيّة أربعة؛ بحيث يرتكز عليه المرسل للتّعبير عن قصده مع ضمانه قدرة المرسل إليه على فهمه وتأويله.

3. القصديّة وتجلّياتها في البلاغة الثّلاثيّة:

1.3.علم المعاني: هو علم يعرف به أحوال اللّفظ العربيّ التي بها تطابق مقتضى الحال وهو ينحصر في ثمانيّة أبواب (أحوال الإسناد الخبريّ. أحوال المسند إليه. أحوال المسند. أحوال متعلقات الفعل. الخبر والإنشاء. الفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة)[16].

أمّا عن ما سنتطرق له في علم المعاني فستكون البداية بـ:

أ. الخبر والإنشاء: فالخبر ما يصحّ أن يقال لقائله: إنّه سارق فيه أو كاذب. فكان الكلام مطابقا للواقع. كان قائله صادقا. وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبا"[17].

الخبر ما يتحمّل الصّدق والكذب لذاته"[18]. وإن شئت فقل: الخبر ممّا يتحقق مدلوله في الخارج بدون النّطق به نحو: (العلم نافع) فقد أثبتنا صفة النّفع للعلم. وتلك الصّفة ثابتة له (سواء تلفظت بالجملة السّابقة أم لم تتلفظ). لأنّ نفع العلم أمر حاصل في الحقيقة والواقع، وإنّما تحكي ما اتّفق عليه النّاس قاطبة. وقضت به الشّرائع وهدّت إليه العقول بدون النّظر إلى إثبات جديد.

1.1.3.المقاصد التي يلقى من أجلها الخبر: والأصل في الخبر أن يلقى لأحد الخيرين:

– أي بقطع النّظر عن خصوص المخبر أو خصوص الخبر"[19] وإنّما ينظر في احتمال الصّدق والكذب إلى الكلام نفسه إلى قائله–وذلك لتدخل الأخبار الواجبة الصّدق كإخبار الله تعالى، وإخبار رسله والبديهيات المألوفة؛

– فطريقة النّسبة الكلاميّة للنّسخة الخارجيّة ثبوتا ونفيا صدق، وعدم مطابقة الكذب. فالنّسبة التي دلّ عليها الخبر وفهمت منه تسمّى: كلاميّة، والنّسبة التي تعرف من الخارج بقطع النّظر عن الخبر تسمّى: خارجيّة، فحينئذ هناك نسبتان: نسبة تفهم من الخبر، ويدلّ عليها الكلام. وتسمّى: نسبة كلاميّة. ونسبة أخرى تعرف من الخارج بقطع النّظر عن الخير وتسمّى النّسبة الخارجيّة، وقد يلقى الخبر على خلاف الأصل لمقاصد أخرى تستفاد من سياق الكلام أهمّها:

الاسترحام والاستعطاف نحو: **(إنّي فقير إلى عفو ربي)**.

إظهار الضّعف والخشوع نحو: قوله تعالى:﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي ٤﴾ [مريم: ٤].

إظهار التّحسر والحزن نحو: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ ٣٦﴾ [آل عمران: ٣٦]

إظهار الفرح بمقبل والشّماتة بمدبر؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٨١﴾ [الإسراء:٨١].

التّوبيخ: كقولك للعاثر: **(الشّمس طالعة)**.

التّذكير بما بين المراتب من التّفاوت نحو: **لا يستوي كسلان ونشيط.**

2.1.3. مقاصد التّأكيد للخبر: جعل البلاغيّون مقامات تأكيديّة يتّضح بها الكلام ويتّصل اتّصالا بحيث يراعي فيها النّحو والمعنى؛ لأنّ صور التّركيب إنّما تتمّ إذا تمّ معنى المعنى، وإلاّ أضحى مفرغا لا دلالة له، ولربّما يمكننا أن نستنتج مقامات التّأكيد من خلال ما قدّمه (أبو العباس للكنديّ) وهذا يتّضح من خلال التّراكيب النّحويّة الدّاخلة على الجملة؛ بحيث أثبتت معان مختلفة روعي فيها ذهنيّة المتلقّي وعليه، فلابدّ أن يراعيَ المتكلّم قدرة حاجة المتكلّم؛ أي: يخاطبه بما يقتضي ذهنيته الفكريّة، ولا يخلط عليه تراكيب الكلام؛ بحيث لا يفقه قوله، ولا يوصل فهمه.

أ. التّأكيد دون مؤكّد (مقام الخالي من الفائدة): في بعض المقاصد نجد أنّ المخاطب غير عالم بفائدة إخباريّة؛ أيْ: عندما نخاطبه نجد ذهنه خالٍ من الفائدة التي يفيد بها المتكلّم، ومن ثَمَّ يعمل المتكلّم على مقصده بفائدة إخباريّة، لا تتضمّن تأكيد؛ أي: أدوات التّوكيد المعروفة (إنّ، أنَّ لقد، إمّا، وغيرها) ويسمّى حينئذ هذا النّوع من الضّرب: (الابتدائيّ) وقد سبق وأشرنا لهذا النّوع من الخبر، مع حوار أبي العبّاس مع الكندي (عبد الله قائم) فإنّا ههنا لا يستدعي منّا المقام لأَنْ أؤكّد الجملة فحينها أفيدك بفائدة تامّة، وهي الإخبار مباشرة، وهو إخبار المفاد منه أنّ السّامع غير منكر وخال من الذّهن، وأكثر ما يكون في التّناسب المقامي ما بين المتكلّم والسّامع. وهنا تجاذب بين النّحو والحركة الإعرابيّة ومقتضى الحال.

ب. التّأكيد بمؤكّد واحد: وههنا يكون المتلقّي في تردد بالفائدة الإخباريّة التي قدمت له من لدن المتكلّم، ويسمّى حينئذ هذا النّوع من الضّرب بـ(الطّلبيّ)؛ حيث نجد السّامع ذهنه يحوي الفائدة ولكن يعتريها الشّكّ والظّنّ، ومن ثمّ أمكن للمتكلّم أن يراعي ذهنيّة السّامع فيفيده، وإنْ صحّ القول يعزّزه بمؤكّد؛ حتّى يستطيع الفهم والإدراك للفائدة الإخباريّة، ونجدها في الغالب بـ(إنّ) ولقد ضرب لنا مثلا ابن العباس حين قال: (إنّ عبد الله قائم) فالجملة حوت على تركيب جديد وذلك بإضافة (إنَّ) وهنا الجملة تغيّر نمطها، وعليه؛ فسيتغيّر معنى الجملة، ومن ثَمَّ تقوى الفائدة الإخباريّة وتعلو وتتعلّق بذهنيّة السّامع. وحري بنا أنْ نشير إلى أنّ (الجرجاني) قد وضّح دلالة (إنَّ) وفائدتها في التّركيب؛ إذ يقول: "ومّما تضعه (إنَّ) في الكلام، أنّك تراها تهيء النّكرة وتصلحها؛ لأنّ يكون لها حكم المبتدأ أعني أنْ تكون محدَّثًا عنها بحديث من بعدها، ومثال ذلك:

إنَّ شواءُ ونشوَةً وخبَبُ البَازِلِ الأَمْوَتِ

قد ترى حسنها وصحّة المعنى معها، ثمّ إنّك إنْ جئت بها من غير (إنَّ) فقلت شواءُ ونشوَةً خبَبُ البَازِلِ الأَمْوَتِ، لم يكن كلاما"[20] كما أشار لأمر آخر في معاني (إنَّ) في تأكيد الخبر وتقويته، وتعمل على سبك الكلام السّابق باللاّحق، وقد ضرب لنا مثلا بقول الشّاعر:

فَغنَّهاَ وَهْيَ لَكَ الغَدَاءُ إنّ غِنَاءَ الإِبِلِ الحدَاءُ

وذلك أنّه هل شيء أبين في الفائدة، وأدلّ على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل أنّك ترى الجملة؛ إذ هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتّحد به؛ حتّى كأن الكلاميين قد أفرغا إفراغا واحدا، كأنّ أحدهما قد سبك في الآخر"[21].

ونلحظ من قول (الجرجانيّ) أنّ استعمالات (إنّ) لها دلالةً أساساً في تقويّة المعاني التّركيبيّة؛ شريطة توخّي مقتضى الحال، ومقام الكلام وذهنيّة المتلقي؛ كونه الوظيفة البيانيّة التي تثبتها الجملة من خلال التّراكيب وصوره المختلفة، وقد أشار إليها (السّكاكي) وهو في معرض الحديث عن الخبر وما يتعلّق به من أحكام؛ حيث يقول: "أمّا الاعتبار الرّاجع إلى الحكم في التّركيب من حيث هو حكم، من غير التّعرض كونه لغويّا أو عقليّا؛ فإنّ ذلك وظيفة بيانيّة فتكون التّراكيب: تارة غير مكرّرة، ومجردا عن لام الابتداء، وإن المشبّهة والقسم "[22]. يمكننا أنْ نجزم أنّ هذه الأنماط التّركيبيّة التي يخصّها علم المعاني مرجعها الأساس احترام المقام الذي يرد فيه الخطاب، وإلاّ ما خلصنا إلى الحسن والقبول؛ فالكلام ينتهي بصورة تركيبيّة إلى المعاينة الرّاجحة من المقام.

ج. التّأكيد الجزئيّ بمؤكّدين: (السّامع مع منكر للفائدة): وتجدر الإشارة ههنا أنّ مقام الكلام قد ارتقى بين المتكلّم والسّامع؛ لأنّه يقوّي الحكم الخبريّ بمؤكّدين وعليه؛ نستنتج أنّ هناك تحكّما بين الطّرفين؛ ممّا استدعى المخاطب يلجأ لتقويّة الفائدة الإخباريّة بمؤكّدين وهذه التّقويّة الإخباريّة، إنّما روعي فيها مقتضى الحال/ المقام الحاصل بين طرفي التّخاطب، وإلاّ ما الدّاعي لأنْ يقوي المخاطب حكمه الخبريّ، وقد أشار (السّكاكي) لهذا الحكم بقوله: "فإنْ كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تحليّة بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة"[23].

وقول (السّكاكي) يشير إلى أنّ المؤكدات لا ترد عبثا، وإنّما مقامات الكلام/ مقتضى الحال هي التي تستدعي من المخاطب ذلك؛ أي: "لا يكون المخاطب متردّدا في الحكم، ولكنّه ينزل منزلة المتردّد، إذا قدّم إليه قبل الحكم ما يلوح به؛ فيؤكّد له الحكم أيضا لتطلعه له قطع المتردّد والطّالب"[24].

أمّا **الإنشاء:** ما لا يحتمل الصّدق والكذب لذاته نحوُ: (اعفُ وارحم) فلا ينسب إلى قائله صدق أو كذب"[25]وينقسم الإنشاء إلى نوعين:

أ. إنشاء غير طلبيّ: ما لا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب؛ كصيغ المدح والذّم والعقود. والقسم والتّعجب والرّجاء

ب. الإنشاء الطّلبيّ: هو الذي يستدعي مطلوبا غير حاصل. في اعتقاد المتكلّم وقت الطّلب. ويكون بخمسة أشياء :**(الأمر، النّهي، الاستفهام، التّمني، النّداء).**

2/ التّقديم والتّأخير: هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن. واسع التّصرف. بعيد الغاية لا يزال يفترلك عن بديعة. ويقضى بك إلى لطيفة. ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه. ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك. ولطف عندك أن قدم فيه شيء حول واللفظ عن مكان إلى مكان" [26]وأعلم أن تقديم الشّيء على وجهين:

– **تقديم يقال على نيّة تأخير:** كخبير المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ. والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: **(منطلق زيد)** و**(ضرب عمرا زيد)** معلوم أنّ **(منطلق وعمرا)** لم يخرجا بالتّقديم عما كانا عليه. من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك؛ وكون ذلك مفعولا منصوبا من أجله، كما يكون إذا أخرّت.

– **تقديم لا على نيّة التّأخير:** ولكن أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم، ولا تجلل له بابا غير بابه. وإعرابا غير إعرابه. وأن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ. ويكون الآخر خبرا له. فتقدم تارة هذا على ذاك. وأخرى من ذاك على هذا ومثاله ما تصفه بـ (زيد ومنطلق) حيث تقول مرة (زيد المنطلق) وأخرى (المنطلق زيد) فأنت في هذا لم تقدّم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التّأخير. فيكون خبر مبتدأ كما كان؛ بل تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ. وكذلك لا تؤخر (زيدا) على أن يكون مبتدأ، كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا"[27]. كما تثّنى (عبد القاهر الجرجانيّ) على أهميّة مبحث التّقديم والتّأخير في مقدّمة فصل "القول في التّقديم والتّأخير" إذ يقول: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ عن بديعة ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، إن قدّم فيه شيء، وحوّل اللّفظ من مكان إلى مكان"[28] لعلّ المقدّمة التي استهلّ بها (الجرجانيّ) فاتحة هذا المبحث تدلّ على أهميّة هذا المبحث العظيم في الدّرس النّحويّ والبلاغيّ خاصّة؛ وذلك لما يتّسم به من محاسنَ

ولطائفَ وطرائفَ؛ أضف إلى أنّه يبهر سمعك ويهزّ نفسك؛ لأنّ المتكلّم يلجأ إليه لكي يعبّر عن مكنونه الدّاخليّ، ويفصح عن مراده بأبلغ طريقة؛ فلا يجد من التّقديم والتّأخير بدٌّ. والآن سنعرض أهمّ المسائل التي ذكرها (الجرجانيّ) في فصل التّقديم والتّأخير محاولا في ذلك عدم الإطالة وآخذ ما فيه الإصابة، خشيّة الوقوع في تكرار ما وقع في الدّراسات الفائتة، ولو بتغيير الأمثلة وبيان مقصدها.

ومن هنا يتبيّن المقصد من التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ، والأهميّة التي يعتروها من حيث التّداوليّة المرجوّة:

- **تحقيق الأمر وإزالة الشّكّ:** والمبتغى المرجوّ هو إزالة الشّك من ذهن السّامع، وتزيده فائدة على فائدة يقول (عبد القاهر الجرجانيّ): "والقسم الثّاني أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقق على السّامع أنّه قد فعل، وتمنعه من الشّك؛ فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أوّلا، ومن قَبْل أن تذكر الفعل في نفسه؛ لكي تباعده بذلك من الشّبهة، وتمنعه من الإنكار أو من أن يظنّ بك الغلط أو التّزيّد"[29] ومثل هذه المواضع كثير في القرآن الكريم؛

- **لتعجيل المسرّة/ المساءة: نحوُ:** (أستاذي عاد من تونس) معنى هذا أنّه كان غائبًا ثم عاد؛ **ومثله في الإساءة نحوُ:** (هاضمُ الحقوقِ حضر)؛

لإظهار تعظيمه/ تحقيره: قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴿١٥﴾ ﴾ البقرة: [الآية ١٥].

2.3.علم البيان: علم البيان في صناعة الإنشاء بمنزلة ميزان تعرف به محاسن ما رجح وماشي، ومحكّ إذا عرضت عليه المعاني أبرزها منها ما فسد وما صلح. وأمّا موضوع علم البيان؛ فهو كلام العرب والفصاحة والبلاغة فيقال بعضهم "علم البيان صناعة نظريّة مقصودها معرفة محاسن الكلام"[30]كما ورد أيضا تعريف آخر لعلم البيان على أنّه: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة عليه ودلالة اللّفظ اما على تمام ما وضع له، أو على جزئه. أو على خارج عنه ثمّ اللّفظ المراد به لازم ما وضع له أن قامت قرين على عدم إرادته فمجاز وإلاّ فكناية وقدم عليها؛ لأنّ معناه كجزء معناها ثمّ منه ما يبنى على التّشبيه. فتعين التّعرض له. فإنّ حصر المقصود من علم البيان في الثّلاثة (التّشبيه والمجاز والكناية)"[31].

1.2.3. المجاز: هو مفعول من الجواز الذي هو التّعدّي من قولهم(جزت موضع كذا) أي: تعدّيت وقد صار المجاز أولى من الحقيقة في غالب الكلام لتنوّع محاسن الألفاظ والمعاني؛ كالاستعارة والكناية والتّشبيه. فأقسام المجاز كثيرة فمنها:

–نزع يسمّى: مجازا؛ بسبب مشاركة في خاصّة، كما يقال: للبليد: (حمار) وللشّجاع: (أسد)؛

–ومنها زيادة في الكلمة لمعنى ما كقوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران: ١٥٩] أي: فبرحمة. وما زائدة مجازا ".[32]

والبيّن من التّعريف الاصطلاحيّ أنّ المجاز، إنّما يعمل على مقصد اللّفظ في غير استعماله الأصليّ؛ كون اللّفظ استعمل مجازا، وهذا لم يرد عبثا، وإنّما له دلالة ومقصد منشود، وخير دليل على ذلك تلك العلاقات التي تعترو المجاز، وبخاصّة ما تعلّق بالمجاز العقليّ. و(الجرجاني) من العلماء الذين نظروا للمجاز، وفصّلوا فيه تفصيلا، وحبّروه تحبيرا حيث يقول: "اعلم أنّ المجاز والاتّساع...أنّك ذكرت الكلمة، وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه، فتجوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللّفظ نفسه، وإذا قد عرفت ذلك؛ فاعلم أنّ في الكلام مجازًا على غير هذا السّبيل، وهو أن يكون التّجوز في حكمٍ يجري على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصودًا في نفسه ومرادًا من غير توريّة أو تعريف"[33]. ونجد (السّكاكي) يتناول المجاز العقليّ ويعرفه على أنّه: "الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه لضرب من التّأويل، إفادة للخلاف لا بواسطة للوضع؛ كقولك: (أنبت الرّبيعُ البقل) و(شفى الطّبيب المريض) و(كسا الخليفة الكعبة) وهزم الأمير الجند"[34]. وهذا النّوع من المجاز؛ إنّما يكون مبنيّا على علاقة الإسناد لا غير؛ أيْ: أنْ تسند الفعل إلى غير فاعله، وإنّما إلى زمانه أو مصدره، ممّا يدلّ على التّداخل القائم بين علمي النّحو والمعاني فاللاّفت للانتباه أنّ العلماء أدرجوه ضمن التّركيب، ولكن التّركيب يؤدّي وظائف أخرى؛ لأنّ البنيّة التّركيبيّة تستقيم بوجود دلالة البنيّة المعنويّة.

2.2.3. الاستعارة: ذكر الشّيء باسم غيره، وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التّشبيه. وفائدة الاستعارة أن تحدث الكلام مزيّة على ما لو استعمل على حقيقته

ومثال ذلك أنك إذا قلت: (رأيت أسدا) تعني به رجلا شجاعا، فقد أثبتنا لهذا الرّجل شجاعة الأسد. بقوة في الكلام لم توجد فيها إذا قلت: (رجلا شجاعا).

والاستعارة تبيّن الغاية المقصودة من خلال استعارة اللّفظ من معناه الأصليّ إذا ترسم صورة بديعة، وتعطي فوائد، كما يقول (الجرجاني): "ومن الفضيلة الجامعة فيها أنّها تبرز هذا البيان أبدا في صورة مستجدّة تزيد قدره نبلا، وتوجب له بعد الفضل فضلا، وإنّك لتجد اللّفظة الواحدة قد اكتسب بها فوائد؛ حتّى تراها مكررة في مواضع ولها في كلّ واحدة من تلك المواضع شأن مفر، وشرف منفرد، وفضيلة مرموقة وخلابة موموقة"[35]. إذن الاستعارة عند (الجرجاني) تزيد المعنى حلّة وجمالا، وبخاصّة إذا قوي تركيبها. ويتّضح أنّ الاستعارة لون من ألوان التّصوير الفنيّ؛ فاللّفظ إذا أستعير لمعنى آخر فهذا دلالة للأثر الذي يحدثه في النّفس، وبخاصّة إذا نقل المعنى المحسوس إلى المعنى المجسد وهنا تكمن قيمة المعنى الاستعاريّ؛ لأنّ المعنى الاستعاريّ، إنّما يأخذ قيمة البلاغة إذا أحدث إحساسا في نفسيّة المتكلّم والسّامع "فالألفاظ المستعارة ألفاظ موحيّة؛ لأنّ أصدق أداة تجعل القارئ يحسّ بالمعنى أكمل إحساس وأوفاه، وتصور المنظر للعين، وتنقل الصّورة للأذن، وتجعل الأمر المعنويّ ملموسا محسّا"[36]. ولابدّ للاستعارة من ثلاثة أشياء (مستعار، مستعار فيه، مستعار له).

فالمستعار: هو الذي ينقل من الأصل إلى الفرع للإبانة.

المستعار منه والمستعار له: لفظ تاني حملت إحداهما على الأخرى. وكل لفظة منهما حقيقيّة والمحمول عليه مجازيّة الموضوع. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ٤﴾ [مريم:٤]. فالمستعار هو الاشتعال، المستعار له: الشّيب والاشتعال لعبة مجاز فانظر إلى محاسن هذه اللّفظة الكريمة ما أعجزها واوجزها"[37].

ومن هنا برزت مقصديّة الاستعارة في الدّرس البلاغيّ؛ حيث إنّك تجد تفاوتا بين المشبّه والمشبّه به عند الحذف، وكل منها يحمل مقصده وبلاغته وتداوليته المرجوّة؛ إذ لو أنّك شبهت شيئا محسوسا بشيء ماديّ لدلّ على مقصديّة التّشبيه الدّال، فلو قلنا مثلا:

تنفّس الصّبح وتبسم الرّوض ** وقلنا للثّعلب أن يَتُوب

فنلحظ ها هنا أنّ الشّاعر استطاع أن يجمع بين المقاصد الدّالة في قوله من خلال استعمال مراتب متفاوتة في التّشبيه؛ حيث ذكر (تنفس الصّبح) وما هو معلوم أنّ (الصّبح) لا يتنفس، بل الإنسان هو من يتنفس فجعل (الصّبح) في مكان الإنسان، فحذف المشبه به وهو الإنسان وترك لنا قرينة تدلّ عليه وهو الفعل (تنفس) أضف إلى أنّ قوّة الاستعارة ها هنا القائمة على المشابهة يمكن أن تكون مجازا عقليّا؛ كونه أسند الفعل (تنفس) إلى غير فاعله وإنما إلى زمانه وهو (الصّبح)، والأم ذاته في قوله (تبسم الرّوض) فهذا غير معقول في الحدوث، ولكن المقاصد تعدّدت لتعدّد السّياقات؛ بل إنّه استطاع أن يجمع بين الصّور جميعها ليكتمل المعنى المنشود والغرض المقصود في قوله: (وقلنا للثّعلب أن يتوب) فقد علمنا أن (الثّعلب) لا يتوب وإنّما المجرم من يمتاز وينماز بهذه الصّفة؛ فعلم حينها أن صّرح بالمشبّه وهو الثّعلب وحذف المجرم، وهي قوّة الصّورة؛ بل إنّ الصّورة الشّعريّة زاد بريقها، واتّضح معناها ومقصدها.

3.2.3. الكناية: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى وتنقسم الكناية باعتبار المكنى عنه إلى ثلاثة أقسام. فإنّ المكنى عنه قد يكون صفة. وقد يكون موصوفة وقد يكون نسبة مثال ذلك: ما قالتّه الخنساء في أخيها صخر:

طويل النّجاد رفيع العماد ** كثير الرّماد اذا ما شتا

فكلّ من كلمة (طويل النّجاد، رفيع العماد، كثير العماد) كلّها كناية عن صفة

أمّا عن مقصد الكناية؛ فهي مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلاّ من لطف طبعه وضعت قريحته. والسّر في بلاغتها أنّها في صور كثيرة تعطيك الحقيقة مصحوبة بدليلها. ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور محسنات.

3.3.علم البديع: إنّ هذه اللّفظة مصدر أبدع: ابتدع فلان (فتله) إذا فتل حبلا من شيء جديد لا من نفاضة حبل آخر، وبديع قد صار هذا اللفظ عند علماء الأدب عبارة عن الألفاظ المستطرقة التي توجد في محاسن الكلام. فالبديع يختص بمحاسن الألفاظ والمخترع بابتكار المعاني التي لم يسبق اليها، وأوّل من سمى هذا النّوع البديع (ابن المعتز) ويعرف أيضا بأنه علم يعرف به الوجوه والمزايا التي تزيد الكلام حسنا

وطلاوة وتكسوه بهاء رونقا بعد مطابقته لمقتضى الحال ووضوح دلالتّه على المراد"[38]. ويعرّف أيضا بأنّه "علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدّلالة وهي ضربان: (لفظي ومعنوي) "[39]. ومن أجل هذا كان "الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، واخل بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التّأليف، وبراعة التّركيب وما شحنه به من الإيجاز البليغ والاختصار اللّطيف، وإنّه من الحلاوة، وجلله من رونق العلاوة مع سهولة اللّغة وجزالتّها وعذوبتها وسلاستها، إلى غير ذلك من محاسنه التي عجز الخلق عنها وتحيّرت عقولهم فيها"[40].

1.3.3. المحسنات اللّفظيّة: ونقصد بالمحسّنات اللّفظيّة تلك الألفاظ التي تعمل على إحداث نغمة موسيّقيّة؛ حيث تلهم سامعها، وتأخذ لبّ قارئها؛ لأنّ العربيّ معروف من القدم بهذه الخصيصة والسّمة المعهودة عندهم. وهذا النّوع من المحسّنات إنّما شمل اللّفظ؛ وهي تلج ضمن التّحسينات اللّفظيّة، والتّنميق في الأسلوب والزّخرفة اللّفظيّة.

1.الجناس: وممّن تناول هذا النّوع من المحسّنات (ابن المعتز) حيث يعرّفه قائلا: "هو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعرٍ وكلام، أو مجانسة لها أن تشبيهها في تأليف حروفها على السّبيل الذي ألّف الأصمعي كتاب (الأجناس) عليها وقال الخليل: الجنس لما ضرب من النّاس والطّير والعروض والنّحو، فمنه: ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليف حروفها ومعناها ويشتقّ منها"[41]. كما عرّف أيضا "أن يتشابه اللّفظان في النّطق، ويختلفان في المعنى، وهو نوعان:

أ. تامّ: وهو ما اتّفق فيه اللّفظان في أمور أربع وهي: نوع الحروف، شكلها عددها ترتيبها.

ب. غير تامّ: وهو ما اختلف فيه اللّفظان في واحد من الأمور المتقدّمة"[42].

أمّا **الجناس النّاقص:** فهو ما اختلف اللفظان في عدد الحروف واختلافهما يكون إمّا بزيادة حرف في الأول نحو: **دوام الحال من المحال.**

أو في الوسط نحو: **(جدّي، جهدي)** أو في الآخر نحو: (الهوى مطيّة الهوان)

الأوّل يسمّى: **مردوقا،** والثّاني يسمّى: **مكتنفا،** والثّالثّ يسمى: **مطرقا**"[43].

وتجدر الإشارة إلى أنّ (السّكاكي) ذكر أنواعا للجناس، ولكن لم يتوسّع في ذكر خصائص كلّ نوع، إلاّ أنّه ذكر أنواع أخرى لم يذكرها العلوي؛ حيث يقول: "ومن القسم الثّاني التّجنيس: وهو تشبيه الكلمتين في اللّفظ والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة أنواع:

-أحدها: **التّجنيس التّام**: وهو أن لا يتفاوت المتجانسان في اللّفظ؛ كقولك: رحبة رحبة.

-ثانيها: **التّجنيس النّاقص**: وهو أن يختلف في الهيئة دون الصّورة؛ كقولك: (البُرد يمنع البَرد) وكقولك: (البدعة شَرَكُ الشّركِ) وكقولك: (الجهول مُفْرِط أم مُفْرَط) والمشدّد في هذا الباب يقام مقام المخفّف نظرا إلى الصّورة.

-ثالثُها: التّجنيس المذيّل: وهو أن يختلفا بزيادة حرف؛ كقولك: (مالي كمالي) و(جدي جهدي)؛

-رابعها: التّجنيس المضارع أو المطرق: وهو أن يختلفا في حرف أو حرفين مع تقرب المخرج؛ كقولك في الحرف الواحد: (دَامِس وطَامِس) و(حَصَب وحَسَب) (كَتَبَ وكَتَمَ) وفي الحرفين؛ كقولهم: (ما خَصَّصْتَني) و(إنّما خَسَّسْتَني)؛

-خامسها: التّجنيس الملاحق: وهو أن يختلفان لا مع التّقارب؛ كقولك: (سعيد بعيد) و(كاتب كَاذب) و(عابد عابث). والمختلفان في التّلاحق إذا اتفقا كتبة؛ كقولك: (عائب عابث) سمي: تجنيس تصحيف. والمتجانسان إذا وردا على نحو قولهم: (من طلب وجدَّ وجد) أو قولهم (من قرع بابا ولجَّ ولج) وعلى نحو: (المؤمنون هيّنون ليّنون) و(جئتك من سبأ بنبأ) أو على نحو قولهم: (النّبيذ غير النّغم عم ويغير الدّسم سمّ) سمّي: ذلك مزدوجا ومكرّرا ومرددا، وهنا نوع آخر يسمّى: تجنيسا مشوّشا"[44].

2.السّجع: هو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير. وأفضله ما تساوت فقرة. ومثال ذلك: الحر إذا وعد وفى. وإذا أعان كفى. وإذا ملك عفا"[45].

والسّجع هو: الكلام المقفّى أو مراعاة الكلام على روي واحد؛ وبمعنى أسجاع وأساجيع وهو مأخوذة من سجع الحمام، وسجع الحمام هو هديله، وترجيعه لصوته؛ أمّا في كلام البلاغيّين هو "توافق الفاصلتين من النّثر على حرف واحد، وهذا ما أشار إليه (السّكاكي) في قضيّة السّجع؛ حيث يقول: "ومن جهات الحسّ الأسجاع وهي في النّثر، كما في القوافي في الشّعر، ومن جهات الفواصل القرآنيّة والكلام في

ذلك ظاهر"[46]. ونجد (ابن الأثير) يذكره في باب (التّرصيع)، وقد عدّه ممّا يحتذى بالأوزان والقوافي الأخيرة؛ حيث يقول: "وهي من نعوت الألفاظ الجملة أو ألفاظ البيت من الشّعر منقسمة كلّ لفظة تقابلها لفظة على وزنها ورويّها، وقلّ ما يأتي ذلك في الكلام إلاّ مقصودا متكلّفا؛ مثال ذلك قول (الحريري): "فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظة ويقرع الأسماع بزواجر وعظة "فكل لفظة من هذا الكلام قابلت أختها من حيث الوزن والقافيّة"[47]. ومن هنا يتّضح أنّ السّجع له مقاصد وأغراض ممّا هو بيّن من قول (الحريري):

- يطبع الأسجاع؛
- يقرع الأسماع.

والسّجع ثلاثة أقسام:

-**أوّلها المطرف:** وهو ما اختلفت فاصلتان في الوزن، واتفقا في الحرف الأخير نحو قوله تعالى:﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣-١٤].

- **ثانيها المرصّع:** وهو ما كان فيه ألفاظ إحدى الفقرتين كلّها وأكثرها مثل ما يقابلها من الفقرة الأخرى وزنا وتقفيّة؛ كقول الحريري: "هو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه".

- **ثالثّها المتوازي:** فهو ما كان الاتفاق فيه في الكلمتين الأخيرتين فقط نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [الغاشيّة: ١٣ -١٤]. لاختلاف (سررت وأكواب) وزنا إلى قافيّة والاسجاع مبنيّة على سكون أواخرها. وأحسن الأسجاع ما تساوت فقره، نحو قوله تعالى: ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ﴿٣١﴾﴾ [الواقعة: ٢٨ -٣١] ولا يحسن السّجع إلاّ إذا كانت المفردات رشيقة والألفاظ خدم المعاني"[48].

2.3.2.المحسّنات المعنويّة:

الطّباق: هو جمع بين الشّيء وضدّه في الكلام. وهما قد يكونان اسمين نحو: قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨] أو فعلين نحو: قوله تعالى أيضا: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النّجم: ٤٣] أو حرفين نحو قوله تعالى:

﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ ﴿٢٢٨﴾ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقد رأى (ابن الأثير) أنّ الطّباق يقوم على التّضاد، وتطابق المعنيين؛ حيث يقول: "أصل المطابقة في اللّغة أن يضع البعير رجله في موضع يده فيقال: طابق البعير إذا وضع الرّجل موضع اليد سواء من غير زيادة أو نقصان وحدَّ الطّباق ذكر الشّيء وضدّه وقيل هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد. وقيل هو مساواة المقدار من غير زيادة ولا نقص. والكلّ من قريب"[49].

غير أنّ(السّجلماسي) في (المنتزع) يري أنّ المطابقة تعد من الألفاظ المنافرة والمخالفة؛ فهي تأخذ معنى التّنافر بين كلمتين، وفي هذا يقول: "واسم المطابقة في الوضع الفصيح عند الجمهور هو مثال أوّل لقولهم: (طابق ومطابق) خالف ونافر ومنافر لا شاكل ووافق ولاء على ما يظنه قوم من العلماء، وغلط فيه كثير من النّاس وجماعة من أهل الأدب؛ بل المطابقة في موضوع اللّغة العربيّة المخالفة والمنافرة، وعلى هذه الجهة نقل حذّاق من أهل علم البيان ومنتحلي صنعة البلاغة، ومن هؤلاء (الخليل بن أحمد) و(الأصمعي) ومن متأخّريهم (عبد الله ابن المعتز) اسم المطابقة على معنى المنافرة والمخالفة إلى هذا النّوع من علم البيان، إذا كانوا يوفون قول جوهره؛ بمعنى المضادّة والمخالفة، وبالجملة بالمنافري من الأمور على ما مضى عليه الأمر عندنا نحن هذا الجنس"[50]. والطّباق ضربان: أحدهما طباق **الإيجاب**: وهو ما لم يختلف فيه الضّدان إيجابا وسلبا نحو: قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ ﴿٢٦﴾ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

–وثانيهما: طباق **السّلب**: وهو ما اختلف فيه الضّدان إيجابا وسلبا؛ بحيث يجمع بين فعلين من مصدر واحد إحدهما ثابت، والآخر منفيّ نحو: قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [النّساء: ١٠٨].

وتجدر الإشارة إلى أنّ (ابن أبي الأصبع) قد عرّف طباق السّلب بثنائيين الإيجاب والنّفي حيث يقول: "وطباق السّلب وهو أن يأتي المتكلّم بجملتين أو كلمتين إحداهما موجبة والأخرى منفيّة، قد تكون الكلمتان منفيتين"[51]. وقد كان شرط (ابن أبي الأصبع):

–أن يكون الطّباق جملة/كلمة؛

-أن يكون موجبا/ منفيا؛

-أن تكون الكلمتان منفيتين.

وقد مثّل بقول (بشير ابن هارون) وقد ظهر منه فرح عند الموت، وقيل له: أتفرح بالموت؟ فقال: ليس قدومي على خالق أرجوه؛ كمقامي على مخلوق لا أرجوه. وقد نظم منصور الفقيه هذا المعنى؛ فقال"[52].

مِنْهاَ أَمَانُ لِقَائِه بِلِقَائِه وَفِرَاق كُلُّ مَعَاشِرَ لاَ يَنْصِف

وحريّ بنا أن نذكر أنّ (ابن أبي الأصبع) أشار إلى نوع آخر من الطّباق سمّاه بـ: (طباق التّرديد).

المقابلة: هي أن يؤتي بمعنيين متوافقين أو أكثر. ثمّ يؤتي بمقابل ذلك على التّرتيب. كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ ﴾ [اللّيل: ٥-٨]

وتعرّف أيضا على أنّها يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر بما يقابل ذلك على التّرتيب

والمراد بالتّوافق خلاف التّقابل نحو قوله تعالى:﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التّوبة: ٨٢]. وقد عرّفها (قدامة بن جعفر) قائلا: "وهو أن يضع الشّاعر معاني يريد التّوفيق بين بعضها وبعض المخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصّحة، أو يشترط شروطا ويعدّد أحوالا في أحد المعنيين؛ فيجب أن يأتيَ فيما يوافقه بمثل الذي شرطه وعدده، وفي ما يخالف بضد ذلك"[53].

وإنّ ما ذهب إليه علماء البلاغة في تحديد المقاصد للمقابلة يتبيّن أنّ الخلاف القائم بين المحسّنات المعنويّة واللّفظيّة إنّما يعود لما قد دلّته من مقاصد؛ فاللّفظيّة تعمل على إحداث النّغمات الموسيقيّة في الأذن والتّنميق في الأسلوب، بله جذب المتلقين والمخاطَبين أمّا المعنويّة فإنّها تعمل على توضيح المعاني وإبرازها؛ لأنّ التّضاد (الطّباق) إنّما يعمل على التّضاد بين الكلمتين وهذا دليل على المقصد الذي يدلّه، غير أنّهم بيّنوا التّفاوت القائم بينه وبين المقابلة التي تكون قائمة على الاختلاف الوضعيّ؛ أي: الكلمة تقابل الكلمة أكثر من مرتين.

خاتمة: تضمّن هذا المقال قضيّة أساسيّة من قضايا التّحليل التّداولي، والمتمثّل في (القصديّة) وقد بصرنا من خلال هذا البحث إلى النّتائج الآتيّة:

-القصديّة نمط من أنماط الإنجازات الفعليّة لعمليّة التّخاطب؛

-الوظيفة التّداوليّة للقصديّة هي تبيان مقصد المتكلّم؛ فإذا غاب المقصد فلا جدوى ترتضى من وظيفته التّداوليّة؛

-القصديّة آليّة من آليات التّحليل التّداوليّ الذي يلج ضمن نظريّة المقاصد؛ أي: ما من متكلّم إلاّ وله مقصد يريد أن يرد إليه؛ وهذا تقاطع مع الدّرس البلاغيّ القديم في المقولة المشهورة: "لكلّ مقام مقالٌ"؛

-نلمس من خلال قضيّة القصديّة نُقاط التّقاطع بين الدّرس البلاغيّ، والتّحليل التّداوليّ؛ فالدّرس البلاغيّ ينطلق من غرض المتكلّم، والتّحليل التّداوليّ ينطلق من المقصديّة التّفاعل للمتكلّم؛

-تؤدّي القصديّة وظائف تداوليّة مختلفة؛ كالاهتمام والتّشويق والاختصاص؛

-قضيّة القصديّة ظاهرة بلاغيّة نحويّة تخضع لمتطلّبات النّظم؛ فالنّظم الجليل يلزمك أن تتبّع في كلامك تقديم جملة وتأخيرها؛

-القصديّة تعمل على إبراز الاستعمالات البلاغيّة المختلفة؛ كونها تحدد المقاصد التي يريد أن يصل إليها المتكلّم.

الهوامـــــش

[1]- ابن منظور، محمّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب مادة (ق. ص. د)، ط3. بيروت: 1999، دار إحياء التّراث العربيّ، ص253.

[2]- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها، د. ط. بغداد:1987، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص163

[3]- ابن منظور، لسان العرب، ص 354.

[4]- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها، ص164.

[5] - نفسه، ص166.

[6] - فتيحة سوفلي، المقصديّة عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة تداوليّة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، إشراف الأستاذة صوريّة بوصوار، جامعة محمّد خيضر بسكرة 2016/2015، ص15.

[7]- الطّاهر بن عاشور، مقاصد الشّريعة الإسلاميّة، ط2. تونس: 2007، دار سحنون للنشر والتّوزيع، ص51.

[8]– نفسه، ص 142.

[9]– فتيحة سوفلي، المقصديّة عند عبد القاهر الجرجاني –دراسة تداوليّة، ص15.

[10]– طه عبد الرّحمان، اللسان والميزان أو التّكوثر العقلي، ط1. الدّار البيضاء: 1998 المركز الثّقافي، ص250.

[11] – فتيحة سوفلي، المقصديّة عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة تداوليّة)، ص16

[12]– جون براول وجون سيرل، تحليل الخطاب: تر: محمّد لطفي الزّليطي ومنير التّريكي، د. ط. السّعوديّة: 1997، جامعة الملك سعود، ص56.

[13]– دلال وشن، القصديّة في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النّظريّة الإجرائيّة للبلاغة العربيّة)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمّد خيضر بسكرة ،2015–2016، ص43.

[14]– صلاح إسماعيل، نظريّة المعنى في فلسفة بول غرايس، د.ط. القاهرة: 2005، الدّار المصريّة السّعوديّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص78

[15]– صلاح إسماعيل، المرجع السّابق، ص79

[16]– جلال الدّين محمّد بن عبد الرّحمان، تلخيص المفتاح تح: عبد الله داغر، دط . بيروت: 1302 ه، ص7

[17]–علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، (البيان، المعاني، البديع) للمدارس الثّانويّة، د.ط: لندن: د.ت، دار المعارف، ص 137.

[18]– السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة (في المعاني والبيان والبديع) تع: يوسف الصّدميلي، د. ط. بيروت: د.ت المكتبة العصريّة، ص 55.

[19]– نفسه، ص56.

[20]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص320.

[21]– نفسه، ص317.

[22]– السّكاكي، مفتاح العلوم، ص167.

[23]– نفسه، ص169.

[24] – عبد المتعال الصّعيدي، البلاغة العاليّة (علم المعاني)، ط1. القاهرة: 1991، مكتبة الآداب، ص43.

[25]– السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 69

[26]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106

[27]– نفسه، ص107

[28]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص106.

[29]– نفسه، ص99.

[30]– نجم الدّين أحمد بن إسماعيل ابن الأثير، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، تح: محمّد زغلول سلام، د. ط. 2009، الإسكندريّة. منشأة المعارف، ص45

[31]– الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، ص 53

[32]– ابن الأثير، جوهر الكنز، ص 52

[33] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص293.

[34]– السّكاكي، مفتاح العلوم، ص393.

[35]– عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص47.

[36]– أمين شيخ بكري، التّعبير الفنّي في القرآن، ط4. القاهرة: 1980، دار الشّروق ص197.

[37]– نفسه، جوهر الكنز، ص55 فما بعدها.

[38]– ابن الأثير، جوهر الكنز، ص48

[39]– السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص296

[40]– عتيق عبد العزيز، في البلاغة العربيّة: علم البديع، د. ط. بيروت: د.ت، دار النّهضة العربيّة، ص10.

[41]– عبد الله أبو العباس بن المعتز، كتاب البديع، تح: مطرجي عرفان، ط1. بيروت: 2012، مؤسسة الكتب الثّقافيّة ص36.

[42]– علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة (البيان، المعاني، البديع)، ص 265.

[43]– السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 324

[44] – السّكاكي، مفتاح العلوم، ص429 فما بعدها.

[45]– علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، ص 273.

[46]– السّكاكي، مفتاح العلوم، ص437.

[47]– ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص255.

[48]– السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 328.

[49]– ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص84.

[50]– محمّد القاسم السّجلماسيّ، المنتزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي ط1. الرّباط: 1980 ص369 فما بعدها.

[51]– ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمّد شرف، د. ط. القاهرة: د.ت، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، ص114.

[52]– نفسه، ص115.

[53]– قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: محمّد عبد المنعم الخفاجي، د. ط. بيروت: د. ت دار الكتب العلميّة، ص141.